

# أمن المخيمات وسلامة الموظفين



- ◀ يعد تحقيق الأمن والسلامة الجسدية عنصرًا أساسيًا من عناصر حماية مخيمات اللاجئين والأشخاص النازحين داخليًا.
- ◀ تتولى الدولة مسؤولية توفير الحماية المادية للاجئين والأشخاص النازحين داخليًا، والحفاظ على القانون والنظام في المخيمات. وبالرغم من ذلك، فإن الوكالات الإنسانية تلعب دورًا هامًا في تحديد التهديدات التي يتعرض لها المقيمون في المخيمات وتحديد وتنفيذ الإجراءات اللازمة للحد من تأثير مثل هذه التهديدات أو التقليل منها وتوفير الدعم للسلطات الوطنية.
- ◀ تتضمن أبرز تهديدات الأمن في المخيمات الانتهاك العام للقانون والنظام، وارتكاب الجرائم وممارسة العنف، وتسليح المخيمات والنزاع بين المجتمعات المضيفة والنازحين.
- ◀ لضمان أمن وسلامة موظفي المخيمات، يجب مواجهة الخطر والسيطرة عليه. ويعتمد مستوى الخطر على كل من مدى التهديد ومدى التأثر بخطر هذا التهديد. وفي الغالب يتعرض كل من الموظفين والمقيمين في المخيمات لتهديدات مختلفة تهدد أمنهم وسلامتهم.
- ◀ تحتاج وكالات إدارة المخيمات إلى أن تكون على دراية بالسياق وأطرافه ودوافعهم، وعلاوة على ذلك يجب أن تكون على وعي تام بالموقف على أرض الواقع وكيفية تطوره. وهذا يشير إلى طريقة منظمة وفعّالة في تحقيق أمن وسلامة الموظفين.
- ◀ تعتبر أنظمة الإنذار المبكر والاتصالات أمرًا ضروريًا يساعد في مراقبة الوضع ونقل صورة عنه والتعامل معه بطريقة مناسبة.

## ! المصطلحات الرئيسية

- الأمن يشير إلى حماية المقيمين في المخيمات وموظفي الأعمال الإنسانية بالإضافة إلى حماية الممتلكات من المخاطر، مثل أعمال العنف والهجوم والتدمير والسرقة.
- السلامة تشير إلى ضمان الرفاهية البدنية للمقيمين في المخيمات والموظفين.
- الحماية هي المفهوم الشامل الذي يشمل الأمن والسلامة، ويتعلق بالأعمال التي تدعم الحقوق الإنسانية للمقيمين في المخيمات وموظفي الأعمال الإنسانية.

## مقدمة

في حين أن المخاطر التي تهدد الحياة والحرية والأمن تكون في الغالب هي الأسباب التي تجعل الأشخاص يفرون من وطنهم، فمثل هذه التهديدات نادرًا ما تنتهي عقب الفرار، وإنما تستمر في مطاردة الأشخاص النازحين أثناء جميع مراحل دورة النزوح التي يمرون بها. فالنزوح، والانتقال من البيئة الوقائية للمجتمع الذي يعيش فيه الشخص يجعله أكثر عرضة للأخطار التي تهدد أمنه. فضلاً عن ذلك، فإن آليات التكيف التقليدية والوظيفة الوقائية التي تقوم بها الأسرة غالبًا ما تقل أو تختفي تمامًا. وفي حين أن النازحين يفرون من الضرر، إلا أنه يمكن النظر إليهم على أنهم هم أنفسهم سبب من أسباب انعدام الأمن، ولا سيما عندما يصلون جميعًا وفي آن واحد إلى المجتمع المضيف ويواجهون ندرة في موارده.

ينظر اللاجئون والأشخاص النازحون داخليًا إلى المخيمات على أنها الملاذ الآمن الذي سيجدون فيه الحماية والمساعدة. وهذا بالطبع هو الهدف من إنشاء تلك المخيمات ويجب أن يعمل كل أصحاب المصلحة - بما فيهم النازحين أنفسهم - على تحقيق هذا الهدف. ولكن مع الأسف، فإن المخيمات - بوصفها منشآت مؤقتة يتم إنشاؤها لتووي مختلف المجتمعات التي تفر من الاضطهاد والعنف، يمكن أيضًا أن تخلق بيئة من الفوضى أو تجذب العنف والجريمة أو قد تتم مهاجمتها من قبل قوات أو جماعات مسلحة. وفي حالات الصراع، غالبًا ما يتم جعل مواقع المخيمات بالقرب من الأطراف أو الحدود المتحاربة، مما يزيد من خطر انعدام الأمن. ويجب أن يتركز الكثير من العمل الأمني على منع وقوع هذه التهديدات.

◀◀ لمزيد من المعلومات عن موقع المخيمات، انظر الفصل ٧.

تتولى الدولة المسؤولية الرئيسية في حماية كافة الأشخاص المقيمين في إقليمها، سواء كانوا من اللاجئين أو الأشخاص النازحين داخلياً أو المجتمعات المضيفة - بالإضافة إلى مسؤوليتها عن ضمان الحفاظ على النظام والأمن العام من التهديدات الداخلية والخارجية. و يجب ألا تعطي جهات حقوق الإنسان وجهات العمل الإنساني ضمانات بتحقيق الأمن أو السلامة نظراً لأن ذلك من شأنه أنه يُكون شعوراً خاطئاً بالأمن. وعلى الرغم من ذلك، تتولى هذه الجهات مسؤولية هامة في اتخاذ إجراءات وقائية للحد من التعرض للآثار المدمرة للعنف وتخفيفها.

### ! تعريف المصطلحات الخاصة بالأمن:

- التهديد: هو خطر يواجه الشخص المقيم في المخيم أو موظفي المخيمات أو وكالة إدارة المخيم أو الموجودات أو الممتلكات
  - التعرض للخطر: هو مدى التعرض لتهديد أو خطر معين
  - الخطر: هو احتمالات مواجهة تهديد وتأثير ذلك
- يشمل الأمن عملية إدارة المخاطر - القيام بتقييمات للمخاطر، وعلى ذلك:
- الخطر = التهديد × التأثير.

◀◀ لمزيد من المعلومات حول حماية الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة الذين قد يكونوا أكثر عرضة للخطر، انظر الفصولين ١١ و١٢.

يتناول هذا الفصل ثلاث فئات رئيسية من التهديدات التي غالباً ما يتعرض لها اللاجئون والأشخاص النازحون داخلياً في المخيمات. تتصل هذه الفئات فيما بينها بصورة جوهرية، حيث إن وقوع التهديدات واتخاذ الإجراءات اللازمة لتخفيف تأثيرها في إحدى الفئات يكون له أثر مباشر على كافة الفئات الأخرى:

- تهديدات تنشأ نتيجة حدوث انتهاك عام للقانون والنظام، بما في ذلك أعمال العنف والجرائم الفردية والجماعية - مثل إنزال الضرر الجسدي أو النفسي أو الجنسي أو أي نوع آخر من الأذى أو المعاناة أو التهديد بذلك، الأمر الذي ينتج عنه الإصابة أو الوفاة أو الإعاقة البدنية أو الذهنية أو الحرمان.
- تهديدات تنشأ في سياق الصراع المسلح؛ كأن تكون ناتجة عن أنشطة القوات والجماعات المسلحة الذين يعدون أطرافاً في النزاع
- تهديدات تنشأ نتيجة للتوتر المجتمعي أو التوتر الذي يحدث داخل الجماعة الواحدة، سواء بين السكان اللاجئين والأشخاص النازحين داخلياً - كأن يكون على أسس عرقية و/أو دينية - أو بين اللاجئين والأشخاص النازحين داخلياً من ناحية والسكان المضيفين

من ناحية أخرى - كأن يكون بسبب التنافس على الموارد النادرة، مثل الأرض والمياه وحطب الوقود.

وقد ترتبط سلامة الموظفين لدى وكالة إدارة المخيم، من عدة جوانب، بأمن وسلامة اللاجئين والأشخاص النازحين داخلياً. ومع ذلك، قد لا يتعرض موظفو الأعمال الإنسانية لنفس التهديدات التي يتعرض لها اللاجئون والأشخاص النازحون داخلياً، ولا لنفس مستوى التأثير بهذه التهديدات. ويؤثر الجنس والعمر والصحة والعرق والدين واللغة والحالة الاجتماعية للشخص، بالإضافة إلى خصائص أخرى، على مدى تأثر هذا الشخص بتهديد معين. وفي المخيم، يكون الطفل غير المصحوب بذويه أكثر عرضة للتجنيد القسري، أو قد يكون العضو التابع لجماعة عرقية أكثر عرضة لإساءة الاستغلال أو العنف أو القتل.

ومن ثم فإن معرفة وكالة إدارة المخيم بالسياق الذي تعمل فيه، وفهم أصحاب المصلحة المشاركين ودوافعهم، تعتبر نقطة انطلاق هامة لتقييم تهديدات الأمن والمخاطر التي يتعرض لها موظفو الوكالة والمقيمين في المخيمات.

وعندما يتوفر الأمن والسلامة لكل من موظفي المخيمات والممتلكات، تتمكن الوكالات من الإبقاء على وجودها في المخيمات، وهذا بدوره يمكن أن يكون له تأثير إيجابي في الحفاظ على أمن وسلامة وحماية المقيمين في المخيمات. وحين تتم السيطرة على المخاطر التي تواجه الموظفين فهذا يجعلهم قادرين على تقديم المساعدات بشكل أفضل لمن يحتاجون إليها. وينشأ عن قيود الحركة التي تفرضها مخاطر الأمن على جهات العمل الإنساني - وما ينتج عن ذلك من انخفاض فرص الوصول للسكان المعنيين - خطر أمني إضافي يهدد اللاجئين والأشخاص النازحين داخلياً حيث يُحرم هؤلاء من الحماية والمساعدة التي يحتاجون إليها. ويجب أن يكون لدى الوكالات لوائح أمنية خاصة بالموظفين وإجراءات تشغيل موحدة يتعين أن يكون كافة الموظفين على دراية بها. إنه من الأفضل أن يتم التخطيط بعناية شديدة لإجراءات وترتيبات الأمن والإجلاء وذلك بالتنسيق الوثيق مع كافة المنظمات المعنية والمؤسسات الحكومية المختصة.

## القضايا الرئيسية

### انتهاك القانون والنظام: الجريمة والعنف وإساءة المعاملة

كما هو الحال في أي مجتمع، سواء كان صغيراً أو كبيراً، فإن الإدارة السلسة للمخيم يعتمد على الاحترام المتبادل من أعضاء المجتمع ورغبتهم في مواجهة الصراعات والنزاعات بطريقة يقبلها المجتمع بأكمله ويلتزم بها. وهناك العديد من العوامل التي تساهم في انتهاك القانون والنظام. وفي حين أن سلطات الدولة تتحمل مسؤولية توفير الأمن للأشخاص الموجودين على أرضها بالكامل، فإن السلطات الوطنية أو المحلية ربما تفتقد القدرة - أو الرغبة -

في توفير الحماية لمخيمات اللاجئين والأشخاص النازحين داخلياً. ويمكن أن يتفاقم هذا الوضع بسبب عوامل أخرى، مثل وجود الصراع المسلح وانهيار المؤسسات والبنية التحتية. وفي بعض الحالات، تقوم الدولة نفسها بدم أعمال العنف والهجمات وإساءة الاستغلال أو التغاضي عنها مما يكون له أثر مباشر على سكان المخيمات.

وربما يعاني النازحون أنفسهم من تجارب صعبة واضطرابات ومعدلات مرتفعة من الضغط النفسي تصاحب النزوح والوضع الذي يتعرضون له. وإلى جانب الفقر ونقص التعليم وفرص العيش المحدودة - بالإضافة إلى انتهاك القواعد والقيم الاجتماعية- فإن هذا الوضع من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع ملحوظ في معدل الجريمة والاستغلال وإساءة المعاملة على المستويين العام والخاص.

ويمكن أن تتراوح هذه التهديدات ما بين مجموعة متنوعة من الجرائم الصغيرة، مثل السرقة وأعمال التخريب - أو أشكال أكثر خطورة مثل التخويف والاستغلال أو جرائم خطيرة، منها الاعتداء الجسدي والقتل وحالات الاختفاء القسري. وفي المخيمات، يظل العنف الجنساني أكثر الجرائم انتشاراً، وهو غالباً ما يحدث على الصعيد الداخلي. هذا وتعتبر جرائم الاغتصاب والاعتداء الجنسي وإساءة المعاملة أو الإهانة والاستغلال الجنسي - بما في ذلك ممارسة البغاء بالإكراه وممارسة الجنس نظير تقديم المساعدة - أمثلة للعنف الجنساني الذي يمكن أن يحدث في مواقع المخيمات.

## ◀◀ لمزيد من المعلومات حول العنف الجنساني، انظر الفصل ١٠.

وبعدما فقد النازحون حماية منازلهم وأسرهم ومجتمعاتهم، إلى جانب افتقارهم إلى موارد مثل المأوى والغذاء والماء، فإنهم كثيراً ما يكونون عرضة للعنف، وفي نفس الوقت يتم تقويض قدرتهم على التعافي من آثاره الضارة. كما يعمل الوضع الذي يعيشونه على تقييد قدرة الأفراد والأسر على معالجة المخاوف الأمنية الخاصة بهم. وتساهم البيئة المغلقة للمخيمات والمستوطنات - بالإضافة إلى حالات الاضطراب واليأس والتهميش وفقدان الأمل في الوصول إلى حل دائم - في زيادة تكرار وخطورة أعمال العنف هذه.

## مسؤوليات إدارة المخيم

في حين أن الحفاظ على القانون والنظام هو مسؤولية الدولة، فإن وكالات إدارة المخيمات يجب أن تكون على وعي بجميع جوانب الحياة اليومية في المخيم، بما في ذلك الحوادث الخاصة بالجرائم والعنف وإساءة الاستغلال. وتحتاج وكالات إدارة المخيمات إلى فهم أسباب انتهاكات القانون والنظام، وكذلك تفهم الإجراءات والسياسات التي من شأنها منع الخروج على القانون. كما أن وكالات إدارة المخيمات تقوم بدور المساعدة على تسهيل استجابة

وكالات الحماية المنتدبة للمخاطر الخاصة بالحماية، وخاصة من خلال إدارة المعلومات والتنسيق بشكل فعال.

◀◀ انظر الفصلين ٤ و ٥ للاطلاع على تفاصيل عمليات التنسيق وإدارة المعلومات

تحتاج هذه الوكالات إلى ضمان ما يلي:

- اشتراك خبراء الأمن في عمليات تقييم وتحليل المخاطر الأمنية. ويجب أن يُشكل ذلك الأساس للاستراتيجيات الأمنية، بما في ذلك إجراءات التشغيل الموحدة وخطط الطوارئ، بالإضافة إلى التركيز على تخفيف المخاطر ومنعها. ويجب أن تشمل عملية التقييم والتحليل على ما يلي:
  ١. شكل التهديد ونوعه
  ٢. الأشخاص المستهدفين أو المعرضين للخطر ومدى تأثيرهم
  ٣. الأطراف المتضمنة ودوافعها
  ٤. القدرة الحالية للدولة على مواجهة المخاطر، والعوائق التي تواجهها، ونوع الدعم الإضافي المطلوب
  ٥. التأثير الواقع على الأشخاص المعنيين، واستراتيجيات التكيف التي تبنيها ونوع الدعم الذي يحتاجونه لمواجهة المخاطر المتضمنة.

• يتم تصميم المخيمات بحيث تتم مراعاة التخطيط العمراني القائم على الحماية والأمن بقدر الإمكان، بما في ذلك مواقعها وطريقة تصميمها وإمكانية الوصول للخدمات. وتشتمل الاعتبارات على ما يلي:

١. الابتعاد عن الصراع المسلح أو مصادر العنف الأخرى
٢. حجم المخيم
٣. مشاركة المجتمع في تخطيط مساحات الأراضي المخصصة لكل أسرة
٤. تخصيص مساحة مناسبة لكل أسرة
٥. الوصول الآمن للموارد، مثل الغذاء والماء وحطب الوقود
٦. توفر خدمات مثل الشرطة ومكاتب إدارة المخيم والمرافق الصحية والمدارس والأسواق والمراكز المجتمعية
٧. الإنارة الأمنية
٨. إنشاء أماكن ملائمة للأطفال.

• نشر عدد كاف من أفراد الشرطة المدنية - من بينهم ضابطات من النساء - على مقربة من مخيمات اللاجئين والأشخاص النازحين داخلياً ولكن ليس بداخلها. وقد تقوم وكالات الحماية بتزويد وكالات إنفاذ القانون بالدعم المادي والتدريب اللازم، بما في ذلك معدات الاتصالات، للمساعدة في تنفيذ مهامها.

يمكن أن تتم مساعدة المجتمع في تنظيم وإدارة دوريات الأمن داخل المجتمع بالتعاون مع الشرطة إن أمكن. ويجب أن تكون دوريات الأمن مدنية بطبيعتها، وينبغي أن يتلقى أفراد الأمن التدريب المناسب على المبادئ الأساسية لإنفاذ القانون وأن يكون هناك إشراف ومراقبة مناسبة وكذلك تزويدهم بالمعدات اللازمة. ويجب تشجيع المبادرات المجتمعية على تداول المعلومات من خلال المذياع والمسرح ووسائل الإعلام المطبوعة، مما يوفر معلومات ونصائح موضوعية تتعلق بالأمن.

وينبغي أن يشمل ذلك على معلومات حول التزامات المقيمين في المخيم فيما يتعلق باللوائح التنظيمية للمخيم والقانون والنظام.

يمكن أن يعمل توفير مساعدات الإغاثة بشكل ملائم وعادل على الحد من الجريمة والعنف وإساءة الاستغلال أو تخفيف آثارها. وعند توزيع مساعدات الإغاثة تجب مراعاة ذوي الاحتياجات الخاصة واحتياجات المجتمع المضيف. ويجب وضع آليات إبلاغ ملائمة لحوادث الجريمة والعنف وانتهاك حقوق الإنسان. كما يجب توفر معلومات ذات صلة وسهلة الفهم حول وقت وكيفية الوصول لهذه الآليات. ويجب أن يكون هناك نظام إحالة يضمن تسجيل المعلومات الخاصة بالحوادث بشكل صحيح، وكذلك يضمن تنسيقها ومتابعتها عن طريق الوكالات المختصة، والتعامل معها مع مراعاة المسائل المتعلقة بالسرية.

من المهم ضمان أن تكون اللجان المجتمعية ولجان إدارة المخيمات - بما في ذلك لجان توزيع مساعدات الإغاثة - غير تمييزية وتتسم بمشاركة وتمثيل أعضاء المجتمع، خاصة للنساء والفئات الأخرى ذات الاحتياجات الخاصة. ويجب بذل كافة الجهود الممكنة لضمان مشاركة المجتمع في التعليم والتدريب المهني والأنشطة الثقافية والدينية والرياضية. فهذا ليس من شأنه الحد من التعرض للمخاطر فقط، ولكن يعمل أيضًا على تقليل فرص لجوء الأشخاص إلى العنف، وكذلك مساعدة الأفراد على التعافي من آثار العنف والمساعدة في توفير سبل المعيشة.

## تسلح المخيمات

تعتبر الطبيعة المدنية والإنسانية للمخيمات مقياسًا هامًا للحماية، حيث تعتبر أمرًا ضروريًا لضمان سلامة وأمن اللاجئين والأشخاص النازحين داخليًا. ورغم ذلك، فإن هذا المبدأ لا يلقى الاحترام الدائم، حيث إن الكثير من مخيمات اللاجئين والأشخاص النازحين داخليًا عرضة للتسليح. ويكون ذلك ملحوظًا إذا كانت مخيمات اللاجئين والأشخاص النازحين داخليًا تقع في منطقة صراع أو على مقربة منها.

إن تسلح المخيم يعني اختراقه عن طريق محاربيين. وقد يكون التسليح في شكل تسلل المحاربين بحثًا عن الراحة أو الطعام أو الخدمات الطبية أو غيرها من الخدمات، أو بغرض

تجنيد أعضاء من سكان المخيم – سواء بشكل قسري أو غير ذلك. وقد يؤدي تسليح المخيمات إلى ارتفاع العنف الجسدي والجنسي، وانتهاك القانون والنظام، وهجمات على المخيم من قبل الدولة المجاورة أو قوات أو جماعات مسلحة، وتحويل المساعدات الإنسانية من سكان المخيم المدنيين إلى أعضاء القوات أو الجماعات المسلحة. وقد تتقلص قدرة موظفي المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة على الوصول إلى المخيم بسبب وجود عناصر مسلحة، أو قد يواجهون مخاطر أمنية شديدة، بما في ذلك الاختطاف أو الاعتداء أو الاغتيال.

وإذا كانت المخيمات خاضعة لسيطرة جماعات مسلحة، فقد تقوم الحكومة المضيفة بإعادة اللاجئين قسرياً أو الحد من إمكانيات التكامل المحلي. بالإضافة إلى ذلك، فإن احتمالات العودة الطوعية أو عودة اللاجئين أو الأشخاص النازحين داخلياً إلى منشأهم قد تكون عرضة للخطر من قبل الجماعة المسلحة أو بلدهم الأم. ودائمًا ما يكون لتسليح المخيم أثرًا سلبًا للغاية على العلاقات بين المخيم والسكان المضيفين. وفي بعض الأحيان، تستخدم الأطراف المتحاربة المخيم بشكل استراتيجي كدرع بشري في حالة الهجوم.

مع بداية أي عملية يكون من المهم بشكل خاص التعرف على العناصر المسلحة، سواء أكانوا محاربين أو مدنيين مسلحين. ويجب عزل المحاربين عن السكان المدنيين واحتجازهم في مكان آخر. أما المدنيين المسلحين فيجب إخبارهم بعدم السماح بوجود أسلحة في المخيم، ونزع أسلحتهم عن طريق السلطات المختصة عند الإمكان. وتعتبر السلطات الوطنية هي المسؤولة عن اتخاذ هذه الإجراءات في المقام الأول، لكن ربما يلزم تدخل المجتمع الدولي لمساعدة الدول في تطوير قدراتها على اتخاذ هذه الإجراءات.

❗ إن معرفة وفهم مناخ العمل والأطراف الأخرى والملاح السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تؤثر على السياق وفهم مستوى الخطورة أمرًا ضروريًا لوضع تخطيط فعال للسلامة والأمن. ومن المهم مراقبة السياق باستمرار، حتى يمكن تبني أنظمة أمنية تتماشى مع المخاطر السائدة أو المتوقعة.

وتشمل مسؤوليات وكالة إدارة المخيم ما يلي:

- العمل مع فريق الأمن لوضع آليات إنذار مبكر وتأهب تهدف إلى التعرف على المخاطر الأمنية المحتملة والاستجابة لها، بما في ذلك الصراع المسلح وتسليح العناصر المسلحة إلى المخيمات
- ضمان اتخاذ إجراءات أمنية وقائية لتقليل احتمالية وقوع هجمات على المخيم أو تسليح العناصر المسلحة. وتشتمل هذه الإجراءات على ما يلي:

١. تأسيس وتدريب لجان أمنية لمخيمات اللاجئين والأشخاص النازحين داخلياً

٢. استخدام الحملات الإعلامية وحملات الاتصال أو القيام بأنشطة أخرى لتوعية المجتمع حول الأثر السلبي للتسلح
٣. التأكد من ابتعاد المخيمات عن مناطق الصراع النشط، أو المناطق المعروفة بالتوتر الدائم أو تلك التي تعاني من العنف المستوطن.
- إجراء مشاورات منتظمة مع المقيمين في المخيم وقادة المخيمات ولجان الأمن حول القضايا المتعلقة بالأمن. هذه المشاورات من شأنها أن تعطي اللاجئين والأشخاص النازحين داخلياً شعوراً بتقاسم المسؤولية من أجل تحقيق الأمن لهم وتتيح المجال لوجود مناقشات حول الإجراءات التي يرون أنها من الممكن أن تسهم في تحسين وضعهم الأمني
  - ضمان تدريب موظفي الوكالة على قضايا التسلح والأمن وعلى كيفية مراقبة التغيرات في السياق ومعرفة المؤشرات التي تدل على زيادة التهديد
  - إعطاء الأولوية لإدارة الأمن بشكل فعال، بما في ذلك إجراءات تقييم المخاطر والمراجعة المنتظمة لاستراتيجيات الأمن وإجراءات التشغيل الموحدة والتخطيط للطوارئ في حالة تدهور الحالة الأمنية
  - القيام بأنشطة لتوعية وتثقيف سكان المخيمات.

وفي حالة العلم بوجود عناصر مسلحة في المخيم، ينبغي أن تخطر وكالة إدارة المخيم السلطات ووكالات الأمم المتحدة المختصة. وفي بداية العملية يجب أن تناقش وكالة إدارة المخيم هذه القضية مع وكالات الحماية الأخرى التي تعمل في المخيم، وتتفق مع الجهة التي يجب أن تشارك وكالة إدارة المخيم معها المعلومات في حالة علمها بوجود عناصر مسلحة. وفي حالات الأعمال العدوانية المستمرة، وحيثما يكون مناسباً، يجب التنسيق مع جميع الأطراف المختصة بشكل مناسب للقيام بأنشطة للتوعية بشأن الألغام الأرضية. ويجب أن يقوم بهذه الأنشطة وكالة متخصصة في إزالة الألغام وإذا لم تتوفر هذه الوكالة، تقوم بها وكالة متخصصة تتمتع بالوعي والخبرة.

### ▲ «طلب الدعم السياسي» - صوت من الميدان

«قبل انعقاد الاجتماع السياسي في المدينة بيوم واحد، أتت الميليشيا إلى الموقع «وطلبت» من قائد المخيم أن يجمع مؤيدين من بين سكان المخيم. وكانت الرسالة التي تم إخباره بتوصيلها هي أنه يجب حضور مناقشة في اليوم التالي في المدينة حول خطة إسكان للنازحين.

ورغم ذلك، فعندما حضرت الحافلة في اليوم التالي لتجمعهم، امتنع بعض المقيمين في المخيم عن الذهاب. وتم تهديد قائد المخيم من قبل الميليشيا وسألوه عن سبب عدم بذله لمزيد من الجهد لإقناع سكان المخيم. ولأن قائد المخيم لم يكن لديه خيار آخر، فقد اضطر إلى ركوب الحافلة ومعه بعض الأصدقاء وحضر الاجتماع مع «مؤيدين» آخرين من مواقع الأشخاص النازحين داخلياً».

## التجنيد، بما في ذلك تجنيد الأطفال

يمكن للدولة أن تطلب من رعاياها قضاء خدمة التجنيد الإجبارية، إلا أن الجماعات المسلحة لا تملك هذا الحق. فالقانون الإنساني الدولي يحظر على الدول المضيئة تجنيد اللاجئيين بشكل إجباري في القوات المسلحة الوطنية في أوقات الحرب ضد البلد الأصلي للاجئيين. وبصورة أشمل، يجب ألا تقوم الدول بتجنيد اللاجئيين - حتى إن لم يكن ذلك محظورًا بشكل صريح في القانون الدولي - لأن ذلك لا يتماشى مع الطبيعة المدنية والإنسانية للجوء، ويقوّض حق اللاجئ في السعي للحصول على اللجوء والاستمتاع به، ويناقض التزام الدولة بضمان السلامة الجسدية للاجئيين. أما بالنسبة للأشخاص النازحين داخليًا - إذا كان الأمر متعلقًا برعايا البلد - فقد يخضعون للتجنيد الإجباري عن طريق القوات المسلحة القومية. ومع ذلك، فيجب حماية الأشخاص النازحين داخليًا عن طريق الدولة ضد الممارسات التمييزية للتجنيد في أي قوات أو جماعات مسلحة نتيجة نزوحهم.

لا يجوز بأي حال من الأحوال تجنيد الأطفال أو طلبهم أو السماح لهم بالمشاركة في الأعمال العدوانية إذا كانوا تحت سن ١٥ عامًا - أو تحت سن ١٨ عامًا بالنسبة للدول الموقعة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩، والذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٥ مايو عام ٢٠٠٠.

يكون الأطفال النازحون، سواء كانوا ذكورًا أو إناثًا، أكثر عرضة للتجنيد القسري أو الاختطاف لأغراض عسكرية أو جنسية أو بغرض العمل، وذلك بسبب نقص الحماية الاجتماعية أو بسبب التمييز أو الافتقار إلى الفرص الاقتصادية والتعليمية والفرص الأخرى. ويكون الأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم أكثر عرضة للتجنيد، مما يزيد من أهمية إجراء أنشطة لاقتفاء أثر الأسر عندما يكون التجنيد الإجباري أمرًا خطيرًا.

## تحتاج وكالة إدارة المخيمات إلى القيام بما يلي:

- إجراء تحليل ظرفي للتعرف على الجماعات أو الأشخاص المعرضين للتجنيد عن طريق قوات أو جماعات مسلحة. ويجب أن يشمل هذا التحليل على تقييم للعوامل المحتملة للتجنيد والأساليب المستخدمة لذلك - على سبيل المثال، اختطاف الأطفال في طريقهم أثناء ذهابهم وعودتهم من المدارس، أو استهداف مناطق المخيمات التي لا تتمتع بإضاءة جيدة والبعيدة عن الطرق الرئيسية. وبالمثل، يجب أن يشمل التحليل على العوامل التي تجعل فئات معينة من المجتمع أكثر عرضة للتجنيد - وذلك بناء على السن أو الجنس أو العرق
- ضمان تطوير الإجراءات المتخذة لمنع التجنيد غير المشروع، بما في ذلك نشر الوعي في المجتمع والجهود المجتمعية. ومن الممكن أن يساهم ضمان ملائمة مستويات المساعدة

وتوزيعها بشكل عادل، وكذلك توفير الأنشطة المُدرة للدخل في تقليل تعرض المقيمين في المخيم للمخاطر، ومن ثم يقلل خطر تعرضهم للتجنيد.

ويجب أن تكون وكالة إدارة المخيم مستعدة للقيام بدور محوري في مراقبة أي حوادث خاصة بالتجنيد أو أي محاولات لتجنيد الأطفال والإبلاغ عنها. فهي مسؤولة عن القيام بالمهام التالية:

- تصميم وتنفيذ برامج تهدف إلى نشر الأنشطة المعيشية للأسر والتدريب المهني والأنشطة الترفيهية والرعاية الصحية لجميع الأطفال، بما في ذلك الإناث لكي يكونوا أقل عرضة للتجنيد. فيجب على وكالة إدارة المخيم المبادرة بهذه الأنشطة أو حث وكالات أخرى على القيام بها
- تعزيز فرص التعليم، بما في ذلك تعليم الفتيات. وفي حين أنه يجب تشجيع جميع الأطفال على الالتحاق بالتعليم، فمن الممكن أن تصبح المدارس من أسباب التجنيد لصالح الجماعات المسلحة، ولذا فتجب مراقبة المدارس بانتظام. وربما يلزم اتخاذ إجراءات خاصة، مثل دوريات الأمن المدني لحماية الأطفال في المدارس في حالة وجود هذا التهديد.
- تسجيل وتوثيق جميع الأطفال الموجودين في المخيم – وخاصة الأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم ويعتبر هذا الإجراء أداة هامة تساعد على منع تجنيد الأطفال، حيث يمكن أن تساعد بيانات التسجيل في ضمان اكتشاف أي حالات تجنيد في المخيم أو في المدارس في مرحلة مبكرة، مما يسمح باتخاذ إجراءات وقائية.
- استخدام منهج تشاركي يشمل مساهمة الأطفال في اتخاذ إجراءات وقائية. يمكن أن تقدم وكالة إدارة المخيم الدعم للمراهقين لتكوين جماعات من الشباب وجعل اليونيسيف شريكاً ومورداً في أنشطة الشباب المختلفة.
- توجيه اهتمام خاص لاحتياجات الجنود الأطفال الذي سبق تجنيدهم والأطفال الآخرين الذين اشتركوا مع قوات أو جماعات مسلحة، حيث إنهم يكونون أكثر عرضة للتجنيد مرة أخرى.

### ! العلاقات المدنية العسكرية

لكي يحتفظ العمل الإنساني بطبيعته الحيادية، يجب تمييزه عن العمل العسكري. وإذا لم يتم الالتزام بهذا المبدأ التمييزي، فسوف تتداخل أهداف العمل الإنساني مع أهداف العمل العسكري، مما يقوض قدرة المسؤولين عن العمل الإنساني على خدمة اللاجئين والأشخاص النازحين داخلياً.

وفي ذات الوقت، فإن عمليات الطوارئ تحدث بشكل متزايد في البيئات

ذات الطابع العسكري الشديد، وتتم عرقلة الجهود الإنسانية بشدة إذا لم تدعمها وتؤديها الموارد العسكرية. وتعتبر هذه قضية معقدة للغاية تتطلب تحقيق التوازن بين الحفاظ على حيادية واستقلال العمل الإنساني، في حين الإقرار بضرورة وجود الدعم العسكري في ظروف معينة. وتتوفر العديد من التوجيهات السياسية حول كيفية إقامة علاقات بين الأطراف المدنية والعسكرية. وبالنسبة لوكالات إدارة المخيمات، من المهم معرفة أنه من الممكن أن يتدخل العمل العسكري في الجوانب الإنسانية للعمليات تحت ظروف معينة لتحقيق التزامات إنسانية. وقد يكون هذا التدخل العسكري متعلقًا بتوفير الأمن لمخيمات اللاجئين والأشخاص النازحين داخليًا أو المناطق المحيطة وسكانها، أو توفير الأمن للعمليات الإنسانية وموظفي العمل الإنساني، أو حتى خارج إطار المجال الأمني عن طريق تقديم الدعم اللوجستي على سبيل المثال. ولإجراء هذه الأنشطة بدون تشويه الهدف الإنساني، من الضروري القيام بترتيبات واتصالات، وإقامة شبكات واضحة لتبادل المعلومات، وأن تكون هناك شفافية تجاه اللاجئين والأشخاص النازحين داخليًا. ومن الضروري تضمين الحد الأدنى من المبادئ التوجيهية للعمل مع الحاجة العسكرية في التخطيط الاستراتيجي.

## العلاقة بالمجتمع المضيف والمجتمع المحلي

في عدد من حالات النزوح القسري، يكون هناك توتر في العلاقة بين المجتمع المحيط أو المضيف والمقيمين في المخيم، مما يؤدي إلى خلق أو تفاقم المشاكل المتعلقة بالحماية بالنسبة للمقيمين في المخيمات. كما يمكن أن يتسبب وجود مخيم للأشخاص النازحين داخليًا أو اللاجئين في مخاطر أمنية للمجتمع المضيف - إذا كان المخيم ذو طابع عسكري على سبيل المثال، أو إذا لم يكن هناك احترام للقانون والنظام داخل المخيم. ومن ناحية أخرى، يمكن أن تلعب العلاقات الطيبة مع المجتمع المضيف دورًا هامًا في تقليل مشاكل الحماية أو في منع حدوثها من الأساس. على سبيل المثال، قد يكون لدى المجتمع المضيف معلومات قيمة تتعلق بالأمن أو قد يكون مستعدًا لتسهيل التكامل المحلي لسكان المخيم. كما يمكن أن يساهم حسن الضيافة من جانب المجتمع المحلي في رفاهية المقيمين في المخيم ويساعدهم على أن يعيشوا حياة كريمة. ولذلك فإن العلاقة بين المجتمعين يعتبر أمرًا بالغ الأهمية، ويجب أن تضمن وكالة إدارة المخيم، منذ البداية، وجود اهتمام بشواغل المجتمع المضيف وأي مصادر للصراع. كما يجب أن تضمن وكالة إدارة المخيم اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على وجود علاقة مفيدة للطرفين وتحسينها.

ويرجع وجود الصراع بين المجتمع المضيف ومجتمع المخيم إلى عدة أسباب، منها التوترات العرقية أو العنصرية، أو تخوف المجتمع المضيف من أن يتسبب وصول المقيمين في المخيمات في تعرضهم إلى هجمات مسلحة أو يؤدي إلى تفشي الإغرام أو انعدام الأمن أو انتشار الأمراض.

وقد يؤدي وصول عدد كبير من اللاجئين أو الأشخاص النازحين داخلياً إلى زيادة التنافس على الموارد النادرة، وخاصة في المناطق النائية أو المحرومة. فقد تكون هناك موارد محدودة مثل المياه والغذاء والأراضي الزراعية وأراضي الرعي وحطب الوقود، وقد تلجأ المجتمعات المضيفة، رغبة منها في حماية حقها في الحصول على هذه الموارد، إلى استخدام العنف أو مطالبة السلطات الوطنية باتخاذ إجراءات للحد من حركة المقيمين في المخيم خارج المخيم. كما يمكن أن يؤدي وجود العاملين في المجال الإنساني إلى أثر ضار، على الناحية الثقافية والبيئية و/أو على الاقتصاد المحلي، وذلك عن طريق رفع الأسعار على سبيل المثال. وتتساوى أهمية سلوك موظفي الوكالة تجاه السكان المضيفين وسكان المخيم، وتجاه بعضهم البعض في الأماكن العامة، مع أهمية الوعي بالأثر غير المقصود، وليس الأثر الضار، الذي يمكن أن تتركه العمليات الإنسانية على المجتمع. وقد ينطبق ذلك خصوصاً إذا كان السكان المضيفون بنفس درجة حاجة مجتمع المخيم إلى المساعدة أو أشد حاجة. وقد تقوم السلطات الوطنية والمحلية، التي تريد إعطاء الأولوية لاحتياجات مواطنيها، بسن إجراءات تقيد حقوق المقيمين في المخيم، مثل حرية الحركة والحق في العمل.

لأن البيئة غالباً ما تكون مصدراً رئيسياً من مصادر الصراع، يجب الاهتمام من البداية بمنع التدهور البيئي الذي يتسبب فيه المخيم أو المقيمون فيه أو الحد منه. فهذا من شأنه تقليل العبء الواقع على المجتمع المضيف وقد يساعد على تقليل التوتر بين المجتمعين.

◀◀ لمزيد من المعلومات حول البيئة، انظر الفصل ٦.

! من المهم لكل من الموظفين الوطنيين والدوليين فهم الثقافة التي يعملون فيها، وكذلك معرفة الطريقة التي يُنظر بها إلى مشروعهم وكيفية ارتباط ذلك بسياقه. إذا تمكن موظفو المخيم من فهم نظام القيم والعادات على المستوى المحلي، فيمكنهم العمل بأسلوب يتوافق مع الثقافة (الثقافات) المضيفة ويلقى هذا الأسلوب قبولاً لدى تلك الثقافة. ويكون هذا الفهم ضرورياً إذا كانت لديهم القدرة على تحليل الأوضاع المختلفة بنجاح والتكيف معها ومع الطريقة التي يقوم بها مجتمع معين بأداء وظائفه وبالفعل ورد الفعل.

يجب على وكالة إدارة المخيم القيام بما يلي:

- الاضطلاع بدور في إجراء تحليل ظرفي للتعرف على مصادر التوتر أو إمكانية حدوث صراع بين المقيمين في المخيم والمجتمع المضيف. وباستخدام منهج تشاركي، يجب البحث عن مشاركات كل من مجتمع المخيم والمجتمع المضيف
- دعم وتسهيل تدابير بناء الثقة، بما في ذلك الاجتماعات المنتظمة بين اللاجئيين / الأشخاص النازحين داخلياً والمجتمعات المضيضة، وكذلك تأسيس لجان مشتركة تشمل على ممثلين من كلا المجتمعين
- دعم وتسهيل حملات التوعية في المجتمع المضيف من أجل تعزيز مناخ من التفاهم والقبول والتسامح. ويمكن توجيه هذه الحملات إلى المجتمع ككل، وكذلك إلى فئات أو مؤسسات معينة مثل المدارس والفئات الدينية والسلطات المحلية ووسائل الإعلام
- تنظيم أنشطة ترفيهية ورياضية للأطفال في كلا المجتمعين
- دعم تأسيس مرافق وإقامة أنشطة يتساوى في الحصول عليها كل من المقيمين في المخيم والمجتمع المضيف، مثل المؤسسات والخدمات الصحية والتعليمية. ومن الممكن أن يشمل ذلك الحفاظ على البنى التحتية أو تحسينها، مثل الطرق والمدارس والمستشفيات، أو تشييد منشآت المياه لتوفير مياه صالحة للشرب لكل من مجتمع المخيم والمجتمع المضيف. وربما يشمل أيضاً حصول المجتمع المضيف على البرامج المعدة لسكان المخيم، مثل التدريب على المهارات والأنشطة المعيشية الأخرى
- تعزيز حملات لتوعية كل من مجتمع المخيم والمجتمع المضيف حول الشواغل البيئية، بما في ذلك قضية إزالة الغابات إذا كان جمع وقطع حطب الوقود يعتبر مسألة مثيرة للقلق، والإفراط في الرعي إذا كان الأشخاص النازحون داخلياً أو اللاجئون لديهم ماشية أو حيوانات أخرى.
- الدعوة إلى تنفيذ برامج الإنعاش البيئي وتسهيلها، والتي قد تشمل إعادة زراعة الغابات إذا كان تدمير الغابات مسألة مثيرة للقلق. فمن الممكن أن يساعد تأسيس ودعم لجان بيئية تحتوي على ممثلين من المجتمع المضيف ومجتمع المخيم على ضمان التواصل الجيد بين المجتمعين بشأن هذه القضية
- الدعوة إلى القيام بتحسينات في البرامج لضمان عدم قيام المقيمين في المخيم باستنزاف الموارد الطبيعية التي يحتاجها المجتمع المضيف. وفي حالات ندرة حطب الوقود، فقد يتطلب ذلك التعرف على المصادر البديلة للحرارة والطبخ التي لا تتطلب حطب الوقود، أو على أقل تقدير، تتطلب كميات منخفضة منه
- إقامة ودعم مندييات لإدارة وحل النزاعات لمواجهة المشاكل في التوقيت المناسب قبل توتر العلاقات، أو قبل أن تعمل التوترات والعنف على تدمير الثقة، وذلك بالتنسيق مع وكالة الحماية الرائدة.

## سلامة الموظفين

يجب أن تتأكد وكالة إدارة المخيم من وجود أنظمة أمن سليمة. وتشمل هذه الأنظمة جمع معلومات حول الوضع في المخيم والبيئة المحلية، وتقييم التهديدات والمخاطر وجوانب الضعف، والإبلاغ والمراقبة المنتظمة. ويجب توافر أنظمة للإبلاغ عن الحوادث ولدعم الموظفين في المسائل المتعلقة بالأمن، سواء أثناء ساعات العمل أو بعدها.

### ▲ أمن الموظفين الميدانيين – صوت من الميدان

«قامت الاحتجاجات بعرقلة افتتاح وصيانة مرافق إنساني مأمون وقابل للتشغيل يمكن التنبؤ به للوصول إلى الأشخاص النازحين داخلياً ولتوفير المساعدات والحماية للمخيمات. بالإضافة إلى ذلك، فقد طالبت الاحتجاجات بإعادة تنظيم الاستراتيجيات الأمنية للموظفين الميدانيين لإدارة المخيمات. ولا يمكن اعتبار تخطيط إدارة المخيمات شيئاً منفصلاً عن الأمن، وفي بعض الحالات اقتضت المخاطر الأمنية وقف أنشطة لإدارة المخيمات ببساطة، حتى عند زيادة الاحتياجات في المخيمات.

وفي بعض الأحيان دعت الحاجة إلى تخفيض السفر إلى مواقع المخيمات بسبب تزايد المخاطر على الطرق. وعندما لم يعد الفريق يستطيع السفر، تم وضع مراقبين من الفريق المتنقل للحماية في المخيمات لفترات قصيرة وتم إعطاؤهم اللوازم الأساسية مثل الغذاء والمياه ووقود الطبخ وبنزين المركبات ومعدات الإسعافات الأولية والاتصالات. فأصبحوا بمثابة الأعين والأذن في المخيم – يقومون بالمراقبة والعودة إلى المكتب.

وقد أدى الوضع الأمني المعقد إلى ظهور عدد من التحديات للمشروع:

- مخاوف حقيقية تتعلق بالخوف والسلامة من جانب الموظفين تجاه زهابهم إلى الميدان
  - الافتقار إلى المعلومات الدقيقة والحديثة التي تأتي من الميدان بشأن الأمن
  - تسييس المعلومات الصادرة عن الأطراف الرسمية المشتركة
  - غياب المداخلات المتسقة والمنسقة بين الوكالات الإنسانية
  - الافتقار إلى استجابة واضحة للاحتجاجات، الأمر الذي أدى إلى أن قامت بعض المنظمات بإغلاق المكاتب والبعض الآخر يظل مفتوحاً من أجل «العمل المعتاد».
- وقام الفريق باتخاذ الإجراءات التالية:
1. تم تدريب كافة الموظفين الميدانيين – بما في ذلك السائقين وموظفي المكتب

٢. تمت مراقبة مؤشرات الأمن ومراجعتها بانتظام
٣. تمت مراقبة كافة الاحتجاجات وظل المكتب مغلقاً
٤. تم تنفيذ الحماية بالوجود كلما أمكن، حيث يسافر الموظفون المغتربون مع الموظفين الوطنيين للمراقبة في مخيمات الأشخاص النازحين داخلياً
٥. يعني وجود فريق ضخم ومتنوع أن فريق إدارة المخيمات يتمكن من التنقل داخل وخارج الميدان لإعطاء الموظفين أجازات ووقت لزيارة أفراد الأسرة الذين يعيشون كذلك في ظروف من المخاطر المتزايدة
٦. تم وضع خطوط إبلاغ سرية وأنظمة إحالة للإبلاغ عن التجاوزات».

يجب وضع إجراءات تشغيل موحدة للحفاظ على أمن المباني وعلى ممتلكات الوكالة أو لحماية الرحلات التي يقوم بها الموظفون — بالإضافة إلى استخدام اتصالات مناسبة، وتضمن إجراءات تتعلق بكيفية الاستجابة للحوادث الأمنية — واستخدام خطة إجلاء. ويجب أن يكون جميع الموظفين على علم بهذه الإجراءات. وفي حين أنه يجب أن يكون لدى الوكالات الفردية ترتيبات خاصة بإدارة الأمن، فمن المهم أن تكون وكالة إدارة المخيم على علم بهذه الترتيبات، وأن يتم التنسيق بينهما لضمان حماية جميع الموظفين.

❗ إجراء التشغيل القياسي (SOP) هو عبارة عن مبدأ أمني يقوم بوضع طرق للعمل والتصرف بغرض الحد من تعرضك لتهديد معين، ومن ثم تقليل الخطر الذي يشكله هذا التهديد. ويوضح هذا الإجراء الخطوات الوقائية التي ينبغي اتخاذها لتقليل إمكانية وقوع الحوادث؛ كما يوضح الإجراءات التي ينبغي اتخاذها لتقليل آثار الحوادث في حالة وقوعها. على سبيل المثال، تكون هناك إجراءات تشغيل موحدة للحراس ليعرفوا الأوقات التي يجب أن يقوموا فيها بدوريات في مبنى معين، والمعدات التي يجب أن يحملوها وما يجب فعله في حالة وقوع حادث.

يجب أن تتأكد وكالة إدارة المخيم من معرفة جميع الموظفين بإرشادات الأمن ومن تلقينهم للتدريبات الأمنية. وهذا ليس مهمًا فقط لتحقيق الأمن لموظف واحد فقط، ولكن لتحقيق الأمن لجميع زملائه الذين يعملون في نفس العملية. وفي بيئات الصراع، يجب تواجد مدير أمني تابع لوكالات إدارة المخيمات بين موظفيها الأساسيين الموجودين في الميدان.

❗ يشكل كل منهج من المناهج الأمنية الثلاثة التالية جزءًا مما يُعرف باسم «المثلث» الأمني لحماية الموظفين والممتلكات في البيئات غير الآمنة.

منهج القبول: أي القبول والسمعة الطيبة فيما بين المقيمين في المخيم والسكان المضيفين (انظر أدناه).

منهج الحماية: وهو يشير إلى اتخاذ إجراءات وقائية لتخفيف التهديدات، تتراوح بين حراسة مكتب ما، إلى خطط الإجلاء - على سبيل المثال الأجهزة اللاسلكية ومعدات الحراسة والنوافذ الحديدية.

منهج الردع: وهو التهديد بالرد على من يقومون بالتهديد - على سبيل المثال، عن طريق فرض عقوبات قانونية أو اقتصادية أو سياسية. وهذا بالطبع لا يكون متوفرًا بالنسبة للمنظمات الإنسانية. ويمكن للوكالات أن تستخدم تعليق البرامج أو الانسحاب منها كوسيلة للردع، كما ينص على ذلك الدليل الأمني للمكتب الإنساني للجماعة الأوروبية.

يجب أن تقوم وكالة إدارة المخيم وجميع الموظفين الممثلين لها بالعمل بنشاط وبثبات من أجل إقامة علاقات طيبة مع النازحين. فهذا يعتبر أمرًا ضروريًا لسلامة موظفي وكالة إدارة المخيم، حيث إنه يعطيهم فرصة الحصول على معلومات أمنية قيمة، وكذلك يولد القبول والثقة بينهم وبين النازحين. كما يجب أن يتمسك موظفو وكالة إدارة المخيم بالمبادئ الإنسانية مثل الحيادية والإنصاف في جميع الأوقات. وكذلك، فمن المهم أن يراعي موظفو وكالة إدارة المخيم العادات الدينية والثقافية.

في جميع الأحوال، يجب أن يُظهر موظفو وكالة إدارة المخيم سلوكًا مثاليًا، حتى عند العمل تحت ظروف مرهقة للغاية، ويجب أن يراعوا طريقة نظر الآخرين إليهم. ذلك لأن التعامل بغلظة أو غطرسة أو عدم الاستعداد للاستماع أو عدم احترام الأعراف الثقافية والسلوك التعسفي بوجه عام يؤدي إلى أثر شديد السلبية على مصداقية الوكالة ويؤثر على أمن الموظفين. ويجب على جميع الموظفين مراعاة الالتزام الشديد بمدونة قواعد السلوك، ويجب تنظيم تدريبات دورية على هذه القواعد. وتجب مواجهة سوء السلوك من قبل الموظفين وضبطها إذا لزم الأمر.

## ! الانطباع والتقبل كمنهج للأمن

يقتضي استخدام الصورة والقبول كمنهج للأمن أن تقضي الوكالات الإنسانية وقتاً تحاول فيه معرفة وفهم الطريقة التي ينظر بها الأشخاص إلى الوكالة وبرنامجهما. لا تؤثر الطريقة التي ينظر بها المجتمع أو المجتمعات إلى المنظمات الإنسانية فقط على أمن الموظفين، بل وتؤثر على نجاح البرامج بوجه عام. ويجب أن تكون الوكالات الإنسانية من البداية على علم بهويتها وبالطريقة التي يُنظر بها إليها. ويتضمن وضوح هوية الوكالة معرفة بيان المهمة والمبادئ والقيم التي تخضع لها الوكالة – ثم نقل هذه الرسائل بوضوح وشفافية للآخرين.

والشيء التالي هو التفكير في طريقة نظر المجتمعات التي تعمل بها تلك الوكالات إليها، واستهداف بناء علاقات إيجابية معهم كطريقة للحد من المخاطر. ومن العوامل التي تؤثر على طريقة النظر إلى الوكالة ما يلي:

- المهمة والمبادئ والقيم
- منشأ الوكالة (بما في ذلك الجنسية والسياسات الخارجية لبلد الوكالة)
- البرامج والجهات المستفيدة
- الجهات المانحة
- الشركاء الوطنيين
- كيفية استخدام الموارد
- ممارسات التوظيف والإقالة
- السياسات
- طريقة معاملة الموظفين
- كيفية سلوك المنظمة
- الجهات التي تكون المنظمة على اتصال بها
- السلوك الشخصي للموظفين التابعين للمنظمة

! تصر السلطات أحياناً على إحاطة المخيم بسيياج أو وضع آليات أخرى للسيطرة على دخول المخيم والخروج منه. وفي أحيان أخرى، يطلب المجتمع وجود سياج حول المخيم لتعزيز الأمن المادي للسكان النازحين المقيمين في المخيم. وفي أغلب الأحوال، يُفضل عدم وجود سياج حول المخيم ومراعاة حرية الحركة.

❗ في المناطق التي تكون عرضة للكوارث الطبيعية أو الصناعية، يجب توافر خطط طوارئ مجتمعية. ويجب أن تشمل عناصر الخطة على زيادة الوعي والتعليم لجميع الفئات، وأنظمة الإنذار المبكر المتصلة بالأجهزة الحكومية إن أمكن، وخطوط اتصالات واضحة، وخطط إجلاء وإسبات ونقاط لقاء. كما يجب أن يكون لدى الوكالات خطط طوارئ في شكل مخزونات وإجراءات تُستخدم في حالات الطوارئ.

## قائمة المراجعة الخاصة بوكالة إدارة المخيم

- تقوم وكالة إدارة المخيم بتنفيذ تقييمات سياقية للبيئة التي يتم العمل فيها. ومن ذلك تطوير وعيهم الظرفي بالوضع السياسي والاقتصادي والثقافي، والأطراف المشاركة ودوافعها.
- تقوم وكالة إدارة المخيمات بتنفيذ تقييمات للمخاطر للتعرف على التهديدات الأمنية التي تتهدد المقيمين في المخيم والموظفين، ولمعرفة مدى تعرضهم للتهديدات.
- تقوم وكالة إدارة المخيم بتعيين خبراء للمشاركة في تقييم وتحليل المخاطر، وفي تطوير أنظمة أمنية وإجراءات تشغيل موحدة.
- يتم مشاركة الأنظمة الأمنية وخطط الطوارئ، بما في ذلك خطط الإجلاء مع وكالات أخرى وتنسيقها معها لضمان حماية جميع الموظفين.
- في تصميم وتخطيط المخيم تتم مراعاة المسائل المتعلقة بالسلامة والأمن والحماية، ولاسيما حماية الأشخاص الأكثر عرضة للتهديدات وذوي الاحتياجات الخاصة.
- يتم نشر شرطة مدنية مدربة ومحترفة على مقربة من المخيم، وليس بداخله.
- يشارك المجتمع في تحقيق الأمن الخاص به من خلال دوريات أمنية مدنية، يقوم بها أشخاص تم تدريبهم والإشراف عليهم ومراقبتهم وتزويدهم بالمعدات اللازمة.
- تساعد البرمجة العادلة للمساعدة والحماية في المخيم على تقليل التعرض للجريمة والعنف وإساءة المعاملة.
- يكون لدى المجتمع فرص للمشاركة في التعليم والتدريب المهني والأنشطة الخاصة بتوفير سبل المعيشة والأنشطة الدينية والثقافية والرياضية والترفيهية في المخيم.
- تساعد المبادرات المجتمعية على تناقل المعلومات الخاصة بالأمن. وهذا يحدث من خلال المذيع أو المسرح أو الكتيبات التي تحتوي على معلومات أو في اللجان أو اجتماعات جماعات الاهتمامات.
- هناك آليات إبلاغ يسهل الوصول إليها، للسماح للمقيمين في المخيم بالإبلاغ عن حوادث الجرائم والعنف وانتهاك حقوق الإنسان أو الانتهاكات الأمنية.

- هناك أنظمة إحالة للناجين من جريمة أو عنف لضمان وجود الرعاية والرصد الملائمة.
- تسمح المراقبة المنتظمة للمؤشرات الأمنية لووكالة إدارة المخيم بأن تكون على علم بالتغيرات التي تطرأ على المستوى الأمني للبيئة والتصرف بناء على ذلك.
- يتم تدريب أعضاء لجنة المخيم في مسائل تتعلق بالأمن ويقومون بتنفيذ برامج لرفع مستوى الوعي في المخيم.
- تتم مشاوررة المقيمين في المخيم وإشراكهم في التخطيط من أجل تحقيق السلامة والأمن الفعال.
- هناك إجراءات تشغيل موحدة تبين الطريقة التي يجب أن تستجيب بها وكالة إدارة المخيم إذا علمت بوجود عناصر مسلحة في المخيم.
- تم التعرف على الجماعات أو الأشخاص الذين يكونون عرضة للتجنيد على يد قوات أو جماعات مسلحة، وتم تقييم الأساليب المستخدمة في تجنيدهم.
- تفهم وكالة إدارة المخيم لمصادر التوتر والاضطراب بين المخيم والسكان المضيفين والمجتمع المحلي.
- وكالة إدارة المخيم سباقية في تشجيع العلاقات الإيجابية بين المخيم والمجتمع المضيف والتي تعود بالنفع على الطرفين.
- هناك منتديات وأجهزة لاجتماع ممثلين من مجتمع المخيم والمجتمع المضيف بشكل منتظم لمناقشة المشاكل وحلها.
- موظفو وكالة إدارة المخيم على وعي بتأثير وجودهم في المجتمع. فهم يتفهمون الأهداف الإنسانية الموكولة إليهم ويعلنون عنها ويتصرفون بطريقة تعزز الانفتاح والاحترام والنية الحسنة.
- تتم مراعاة احتياجات المجتمع المضيف في تخطيط وتنفيذ المساعدات في المخيم.

## الأدوات

! تتوفر معظم الأدوات والنشرات وغيرها من الوثائق المشار إليها على أسطوانة مجموعة الأدوات (Toolkit CD) والمرفقة بكل كتيب مطبوع. كذلك تم وضع روابط لتحميل الملفات الخاصة بالموضوع من على شبكة الإنترنت.

*Security Awareness: An Aide-Mémoire*, ١٩٩٥, UNHCR

• نشرة سلامة المخيمات (عينة)

## قراءات ومراجع

**Amnesty International, 1998.** *10 Basic Human Rights Standards for Law Enforcement Officials.*

**Christopher Ankersen.** *What is Good for You? Why Armies Engage in Civil-Military Cooperation.*

**Jane Barry and Anne Jefferys, 2004.** "A bridge too far: aid agencies and the military in humanitarian response". *Humanitarian Practice Network.*

**Koenraad Van Brabant, Overseas Development Institute (ODI), 2000.** *Operational Security Management in Violent Environments. A Field Manual for Aid Agencies.* **Humanitarian Practice Network.**

**CARE.** *Safety & Security Handbook.*

**ECHO, European Commission, 2004.** *Generic Security Guide for Humanitarian Organisations.*

**Electronic Mine Information Network (E-MINE), 2005.** *International Mine Action Standards Mine Risk Education – Best Practice Guidebooks.*

**Inter-Agency Standing Committee (IASC), 2001.** *Use of Military or Armed Escorts for Humanitarian Convoys. Discussion Paper and Non-Binding Guidelines.*

**Inter-Agency Standing Committee (IASC), 2003.** *Guidelines on the Use of Military and Civil Defence Assets to Support United Nations Humanitarian Activities in Complex Emergencies.*

**Inter-Agency Standing Committee (IASC), 2004.** *Civil-Military Relationship in Complex Emergencies – An IASC Reference Paper.*

**RedR UK, 2007.** *Safety and Security Review. A Focus for Sharing and Learning in the Aid Sector. Issue 7.*

**RedR UK, 2007.** *Safety and Security Review. A Focus for Sharing and Learning in the Aid Sector. Issue 8.*

**Hugo Slim, Centre for Humanitarian Dialogue, 2007.** *A Guide to Mediation. Enabling Peace Processes in Violent Conflicts.*

*The Paris Principles: Guidelines on the Recruitment and Use of Children in Armed Conflict, 2007.*

*UN Convention on the Rights of the Child, 1989. **Optional Protocol to the Convention on the Rights of the Child, A/RES/54/263.***

**UNHCR, 2001.** *Managing the Stress of Humanitarian Emergencies.*

**UNHCR, 2007.** *Handbook for Emergencies.*

**UNHCR, 2006.** *Operational Guidelines on Maintaining the Civilian and Humanitarian Character of Asylum.*

**UNSECOORD, 2004.** *Security Risk Management (Excerpt). **Security Management Learning Programme.***